بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله ومن ولاه.

وبعد.

أولًا: فهذه كلمات حول ما كتبه المعترض الموافق صاحب كتاب (الرد على الدكتور محمود سعيد ممدوح في كتابه طي القرطاس) تأييدًا لنفسه في رده على تعقيبي عليه، وسأقتصرُ إن شاء الله فيها على ما جاء في كلمتي التي رد فيها، وأعرضت عن القدح والكلام الوعظي.

ولذا **فأقول**:

كل ما جَاء في نقدِه عليَّ من قدح للعبد وفي أصحابه، والتقاط الألفاظ من مظانها المعروفة لا ألتفت إليه، وإنما أردتُ في هذه العُجالة التأكيد على موافقاته مع زيادات أخرى.

ثانيًا: أحبُ أنْ أذكر أن هذا الرد قد بين لي استقامة كتاب «طي القرطاس» ونصوصه وأنه وصل للمطلوب، ولم يستطع

المعترض، ومن استعَان به، ومن دفعه إليه أنْ يُثبتوا علي ما يُشين عملي أو يُسقطوا نصًّا من النصوص التي أتيتُ بها، اللَّهم إلا إذا كان أخطأوا وخالفوا الصَّواب بلا مثنوية، فالحمد لله علىٰ توفيقه.

ثالثًا: وعود إلىٰ ما كنتُ سطرتُه حول اتجاه المعترض التيميُّ الوهابي، وتلقيبه لابن تيمية بشيخ الإسلام، وتخصيصه به علىٰ عادة الوهابية، وزاد المعترض فقال في الاحتفاء بابن تيمية : «سيدي تقي الدين شيخ الإسلام أبا العباس بن تيمية ، قدس الله روحه ونور مرقده وضريحه !!! ».

ومن أذنَاب هذه المدرسة مقبل بن هادي الوادعي الذي اعترفَ المعترض بأنه كان حريصًا علىٰ حضور محاضراته ليتعلم منه، وغير خفي علاقة مقبل بالمدعيين للمهدوية الذين قتلوا المصلين في الحرم المكي الشريف، ولم يكن للمعترض إلا التتلمذ علىٰ بعض أعيان هذه النِّحلة ، وعندما نزل المعترض للقاهرة كان يترامىٰ علىٰ دروس أمثال: مصطفىٰ العدوي، وطارق عوض الله، ثم رأيته يلقب بكر أبو زيد القضاعي رحمه الله تعالىٰ «بالعلامة المحقق» وفي هذا القدر كفاية .

ثمَّ انتقلُ الآن إلىٰ موافقات المعترض عليَّ وغيرها ، وهي كالآتي:

١- قال **المعترضُ الموافق**: «زعمَ صاحب الطَّي أني وافقتُه بقولي: «والذي يترجح عندي أنَّ الأدارسة لم يكونوا علىٰ مذهب مالك، هكذا بتر كلامي لينفق بضاعته الكاسدة» انتهىٰ كلام المعترض.

قلتُ: اترك التَهويل وخذ نص عبارتك (ص ١٣٤- ١٣٥): «والذي يترجح عندي أنَّ الأدارسة لم يكونوا علىٰ مذهب مالك، بل كان القضاء والعمل عندهم كما كان القضاة أيام الخلفاء الأول قبل المذاهب، إنما يحكمون بما استنبطوه من الكتاب والسنة من غير التزام مذهب، فإن هذا لم يظهر إلا في الأعصار المتأخرة حيث ضعفت ملكة الاجتهاد عند القضاة والحكام والمفتين وفشَا فيهم التقليد، وقد ألمع الحلبي في «الدر النفيس» إلىٰ ما رجحنَاه من كون المولىٰ إدريس لم يعتمد مذهبًا له ولقضاته وإنما كانوا مجتهدون».

فماذا يريد المعترض الموافق بعد اعتراضه، وإسقاط نفسه بنفسه؟!.

٢- قال **الموافقُ المعترضُ**: «فساق -يعني محمود سعيد- كلامي في أنَّ زيدية الأدارسة إنما هي التشيع والنصرة لآل البيت عليهم السلام وزعَمَ أني وافقته».

ثمَّ قال الموافق المعترض: «لأنَّ البحث معه إنما هو في دعواه زيدية الأدارسة في فروع الفقه والأحكام والتزام مذهب زيد لا مذهب مالك».

أقول: كلامي في «طي القرطاس» يدور حول إثبات أنَّ الإمام إدريس بن إدريس عليهما السلام كان شيعيًّا زيديًّا، فقلتُ في «طي القرطاس» (ص٢١) ما نصه: «البابُ الأول: إقامة الدلائل على أن الإمام إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا» اهـ.

فلم أفرق بين أصول أو فروع، وهنا وقفتان:

الأولى: يظهر لي أن المعترض الموافق لا يعرف حقيقة مذاهب آل البيت المجتهدين فإن نسبتهم إلى زيد بن علي عليهما السلام نسبة تشريف لا نسبة تقليد، ولذلك كثرَ فيهم المجتهدون، واشترطوا في الإمام كالمولى إدريس وابنه إدريس أن يكون مجتهدًا لا يقلدُ أحدًا، وهذا هو عين المذهب المشرف لسادتنا آل البيت

المعبر عن منهجيتهم، وبذلك لا يمكن أن يكون أئمتهم من أتباع أي مذهب آخر، فافهم هذا واستفد.

والثانية: والمعترض الموافق وافقني على أنَّ الإمام إدريس بن إدريس كان شيعيا - مع ادعاء القصر ، وهو من تأليفاته- فقال المعترض الموافق في رده علي: (ص ١٣٦): «على أنَّ من ذكرَ الأدارسة بالزيدية كابن خلدون وغيره فمرادهم زيدية النصرة والولاء والتشيع القائم على أن الإمامة والخلافة في آل البيت النَّبوي من العلويين».

قلت: هذا يكفي لعده من الشيعة الزيدية ، مع ضميمة تصريحك باجتهاده فلا يشك عاقل في زيديته .

وقول المعترض: «فمرادهم زيدية النصرة... » فمن تأليفاته ، وادعاءاته ... ولا أخلي الكلام من الآتي :

قال المعترض (ص ١٣٦): «ولم يرد في شيء من كلامهم أنه زيدي المذهب».

قلت: الضمير في قوله: «كلامهم» يعود لمن ذكر الأدارسة بالزيدية .

والضمير في قوله: «إنه زيدي المذهب» يعود إلى سيدي إدريس بن إدريس.

قلت: قد ذكر مؤرخو العترة الإمامين إدريس وابنه إدريس بن إدريس ضمن أئمة الزيدية كما نقلت بعضه في كتابي «طي القرطاس» (ص ٣١-٣٤)

أم أنه يجب إهمال هؤلاء ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

بيد أنك قوَّلت ابن خلدون وغيره ما لم يقولوه وادَّعيت عليهم ما لم يصرحوا به، بسبب رغبتك في الرَّدِ.

٣- قال **المعترض الموافق**: «ثمَّ زعم صاحب الطي أنني وافقته على جهالة القاضي عامر القيسي الذي استقضَاه المولى إدريس الثاني عليه السلام، ولا كلام معه في هذا الافتراء والبهت».

قلتُ: العلوم الأثرية لها رجال فالرجل الذي لم نجد له ترجمة ولم يرو عنه أحد على الإطلاق فهو شخص لا يُعرف، ويُقال عنه: مجهول بل مثنوية، وعامر القيسي لم يذكره أحد قبل ابن أبي زرع المتوفى سنة ٧٤١، ثمَّ ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ ، فالأول في القرن الثامن، والثاني في القرن التَاسع، والقَاضي المدعى في أوائل

القرن الثالث، فبينهما أكثر من خمسة قرون، فأيُّ عقل هنا يقبل هذه الدعوات؟!!.

والموافقُ المعترض لم يفعل شيئًا من النَاحية العلمية لرفعِ هذه الجهَالة، وكل كلامه حديث في الهواء لا ينظر إليه، فغَايتة الموافقة بهدوء والتسليم مع المُشَاغبة المعهودة على طريقة ابن تيمية.

٤- وقال **المعترض الموافق**: «وادعى أني وافقته على تسامح الزيدية مع البويهيين، وهو أيضا من ذر الرماد في العيون، فإن الكلام ليس في مجرد التسامح، بل في حصر التسامح فيهم».

قلتُ: دعوى حصر التسامح غير صحيحة ، فلم أصرح بذلك البتة، و كنتُ قد قلتُ في كتابي «طي القرطاس» (ص٦٩): «ومن المعروف من تاريخ الشيعة الزيدية أنَّهم يتسامحون مع المذاهب الأخرى، فانظر إلى تاريخ البويهيين الزيديين وقد شهدَ عصرهم وجود عدد من أكابر العلماء، وعدد من أهم المصنفات عند أهل السُّنة والجماعة صنفت في عصر الدولة البويهية».

وقد وافقني المعترض المُوافق، فقال (ص ٢٢٥): «وهو صحيح في الجملة» اهـ

وليس في كلامي حصر التسَامح في البويهيين، فاستطراده هنَا لا معنىٰ له.

٥- قال **المعترض الموافق**: «زعم أني لم أستطع معارضته في دعواه أنَّ مذاهب أهل البيت في نظر المَالكية والأشعرية مذاهب ابتداع».

قلتُ: سبق أن قلت في حاشية «طي القرطاس» (ص ٢٤): «اتفقت كُتب الملل والنحل بدءا من الأشعري، إلىٰ معاصرينا وكذلك ما كتبه بعض أهل العقائد في مصنفاتهم علىٰ ذم الشيعة واعتبارهم كلها من الفرق المبتدعة، وغاب عنهم أن هذا الحكم ينسحب بالقطع إلىٰ أئمة آل البيت عليهم السلام».

وقد نقَلَ المعترض الموافق كلمتي في كتابه (ص ٩٣) وأسقط منها قولي: «بدءا من الأشعري، إلىٰ معاصرينا وكذلك ما بعض كتبه أهل العقائد في مصنفاتهم».

وابتداع الشيعة ، ومنهم الزيدية هو ما نطقت به كتب العقائد والملل والنحل المعتمدة عند أهل السنة والجماعة .

و المعترض الموافق لم يستطع أن يخالفني إلا بإخراج زيدية اليمن منهم، فكانت موافقة صريحة منه، ولا يعنينا هنا رأيه في زيدية اليمن ، فالعبرة هنا بمذهب أهل السنة لا بمخالفته لهم ، لأن عبارتي المتقدمة تصرح بحكاية مذهب أهل السنة، فتدبر .

بيد أنه ورط نفسه فقال عني في رده الثاني علي: «ولا أدري من أنبأه أنه يسوغ له مخالفة معتمدهم وهو يدعي أنه شافعي، ولا يسوغ لي ولغيره مخالفتهم؟».

قلتُ: يا أخي لا تضيع وقتي فإنه يسوغ لي بل يجب أن أخالفهم إذا رأيتهم جانبوا الصواب في نظري ، لأن التقليد في العقائد لا يجوز، وأنت هنا خلطت بين العقائد والفروع، فمن كان شافعيًا في الفروع ولا يسوغ له أن يقلد في العقائد مع مناقشات معروفة.

وقال في الجوهرة :

إذ كل من قلد في التوحيد ... إيمانه لم يخل من ترديد

٦- **قال المعترض الموافق:** «وأما سؤال صاحب الطي: أين مدرسة زيدية الكوفة، فلا موقع له لأن كل أحد يوقن أن الزيدية انحصرت في اليمن ولم يعد لها بالكوفة وبالجيل والديلم وجود».

يا أخي أهل العقائد والملل يتكلمون عن فكر وليس عن أمصار، ويذكرونا فرقًا حاضرة وغائبة، وفي أماكن قد خرجت من العالم الإسلامي بالمرة، هذا تاريخ والأقوال لا تموت بموت أصحابها، فمن الذي ينكر وجود فرق في تاريخنا من المعتزلة والنواصب والشيعة والخوارج قد تلاشت، ولكنها تدرس في كتبنا؟!

وبعض الذين بدعوا الزيدية من أهل السنة كانوا معاصرين لزيدية الجبل والديلم والكوفة وغيرهم ، وحكموا عليهم بالابتداع.

وعلماء الزيدية ووغيرهم ينقلون مذاهب الناصرية والقاسمية، وأحمد بن عيسى الكوفي، والهارونيين في كتبهم إلى الآن باعتبارها مذاهب للمجتهدين من أئمة آل البيت عليهم السلام، فلم تمت هذه المذاهب بالانحصار المكاني.

وقول **المعترض الموافق**: «ولهذا تجد شافعية اليمن لا يمنعون تقليد الزيدية»

قلتُ: المعتمد عند فقهاء الشَافعية كابن الصلاح والنووي وابن حجر وابن الأشخر وغيرهم ترك تقليد الزيدية، ولك أنّ تُرَاجع «التحفة» و «الفتَاوىٰ» وغيرها، ولك أن تراجع أيضًا كلمات السيد عبد الله بن علوي الحداد في نقدِ الزيدية، ورد السيد شيخ بن محمد الجفري عليهم، ونقيب السادة صاحب بغية المسترشدين وغيرهم، نعم بعض المعاصرين لهم رأي آخر، كصاحب «صوب الركام»، لكن معتمد المذهب غير ذلك.

قال النووي في «المجموع» (٢/١٠١): «قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة لا يجوز الاستنجاء بالأحجار» ثم قال: «وأما الشيعة فلا يعتد بخلافهم».

وقال في «المجموع» أيضا (٣/ ٣٠١) «والزيدية لا يعتد بهم في الإجماع»، وقال ابن حجر في «التحفة » (١٠ / ١٠٤) : «فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعا».

وفي «إعانة الطالبين» (١/ ٢٥) : «ولا يجوز تقليد غيرهم في إفتاء أو قضاء!!!».

وقال المفتي السيد علوي السقاف في «مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية» (ص٨٩): «وإنما ارتفعت الثقة بمذهبه (يعني مذهب زيد بن علي عليهما السلام) لعدم اعتناء أصحابه بالأسانيد!!! ».

٧- **وقال المعترض الموافق**: «وادعى صاحب الطي أني قدحت في علماء السنة بقولي إن منهم من جهل مذهب زيد».

قلتُ: يا أخي هذه عبارتك (ص٩٧) «ومن هنا جهل بعض علماء المذاهب الأربعة، فضل مذهب زيد وقدر حملته الذين انتحلوا الاجتهاد، وتفننوا في العلوم والمعارف العقلية والنقلية وخفيت عليهم أصوله ودواوينه فأطلق بعضهم ولا سيما المتأخرون منهم أنه لا يسوغ تقليده ومنهم من يقتصر في التقليد على الأربعة... إلخ» اهـ.

فكلامك صريح في ذم بعض علماء المذاهب الأربعة وسبب ذم المعترض الموافق لهم.

٨- **قال المعترض الموافق** : «زعم أني وافقته في أن للاستبداد السياسي أثراً في استبعاد مذهب العترة، وهو صيحة في واد، ونفخة في رماد».

قلتُ: يَا أخي أترك الوَاد والرَّمَاد، وخذ كلامك هنا وهناك، فأنت قلتَ في ردكِ الثَاني: « فإن كلامي إنما هو في بيان أحد وجوه قلة رواية مالك عن العترة، وهو الخوف من بطش العباسيين...» اهـ

هذا نص كلام المعترض الموافق فماذا تريد مني؟**!!**

والكلام هنا عن مالك، راجع «طي القرطاس» (ص٨٩).

أما قولك: «وكلامه الذي نقضناه إنما هو ما ألمح إليه من أن استبعاد مذهب الأدارسة بالمغرب سببه بطش المالكية بـهم».

لا تعلق له به هنا، فإنَّ الكلامَ علىٰ سبب قلة رواية مالك عن العترة، فالموافقة صريحة منك لي.

٩- قال المعترض الموافق: «زعم أني وافقته علىٰ قوله: (إن النصب مذموم كله وإن التشيع في أصله محمود) وهو تمويه منه قصد به الحيدة بالقارئ عن أصل الرد عليه».

قلتُ: يا أخي الفاضل خذ اعترافك، وهو قولك: « فكان ماذا إن وافقتك على حق، أفيكون هذا محموداً أم مذموماً؟ »

وأحبُ أنْ أفيد المعترض الموافق وغيره بفائدةٍ فإني رأيتُه قد تخبَّطَ في هذا الموضع:

فأقول: إنَّ التَّشيع في أصلِه محمود لذاته، لأنَّه علامة حب وإيمان، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يحبك إلا مؤمن...**»، والبغضُ والذَّم لا يكون للتشيع، ولكن لأمر خارجٍ عنه كالفسقِ بسبِّ الشيخين ، أو أحد من أمهات المؤمنين رضي الله عنهم، فمن سبهم فهو فاسق للسب لا للتَّشيع، أو كمن اعتقد أنَّ من لم يعتقد بإمامة الصادق أو الرضى أو المهدي فهو فاسق، فهذا الاعتقاد خطأ زائد على التشيع.

١٠- قال **المعترض الموافق**: «زعم أني تخبطتُ في التفريق بين الناصرية وزيدية اليمن في عد الآمدي لهم في فرق البدعة، وقد بينا غلط الآمدي رحمه الله في إطلاقه واعتذرنا له بأنه إنما قصد تبديعهم في أصولهم الموافقة لأصول المعتزلة».

قلتُ: هذه موافقة صريحة ولي واعتذار غير مقبول عن الآمدي بل فيه مغالطة، فإن السيف الآمدي رحمه الله والمصنفين في العقائد والملل والنحل إنما يذكرون المعتزلة كفرقة من أكبر فرق البدع، وكذلك يذكرون الشيعة بمذاهبهم كفرقة من أكبر فرق البدع فلم يكن سبب ذكر الشيعة كطائفة أو فرقة من أهل البدع هو الاعتزال فيكون كلامهم مكررا، ولكن السبب هو تشيعهم، فإنَّ المعتمد أن التشيع عند أهل السنة بدعة كله، ثم يتفاوتون في التشيع.

ثم الكلام عن الفرق بين زيدية اليمن، ولهم مذاهب، وبين الزيدية الآخرين كالناصرية والكوفية والقاسمية، تقدم الكلام عليه ولا وجه لإهمالهم، لا سيما وأن كتبا كثيرة لهم في الحديث، والتفسير، الأصلين، والفروع، والتاريخ، والسير ما زالت بين أيدينا، شاهدة عليهم بالعلم والإمامة عليهم سلام الله تعالى.

١١- قال **المعترض الموافق**: «زعم أني وافقته على إجماع العترة»

أقول للمعترض الموافق : خذ كلامك، فإنك قلت في كتابك (ص ٢٠) عن إجماع العترة: «وإن لم يعارضه [يعني إجماع العترة] إجماع غيرهم بل ثبت لنا أن غيرهم تنازع في المسألة التي أجمع

عليها أهل البيت، فإجماعهم والحال هذه **حجة ومرجح**، وذلك مثل إجماعهم على جواز خضاب السواد كما حكاه ابن الحنفية، وإجماعهم على جواز عقد الإمامة وصحتها لإمامين من آل محمد صلى الله عليه [وآله] وسلم، كل واحد منهما في ناحية، حكاه الحسن بن يحيى كما في المقنع لابن منصور وغير ذلك، لقوله عليه الصلاة والسلام في خبر الثقلين المستفيض هذا (ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض) ولم يصب من أعل هذا الحرف من الحديث، وقد تحقق لنا أن غير العترة قد تنازعوا في المسألتين فيكون القول الذي معه إجماع أهل البيت راجحًا بإجماعهم على القول الآخر» انتهى كلام المعترض الموافق وما بين المعقوفتين زيادة مني ، وفي هذا القدر كفاية .

أما ما يذكره المعترض من تمويهات واستطرادات وتناقضات فيظنها من باب التفصيلات فهذا خطأ وقد ذكرت نص كلامه.
وزيادة عليه أقول ها هو هنا في (ص٢٠) يثبتُ لفظ حديث (ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض)، وكان قد ضعفه في (ص ٢٢ وما بعدها).
نسأل الله تعالى العافية .

١٢- قال **المعترض الموافق**: « ذكر أني وافقته على أن عليا عليه السلام أعلم الصحابة بإطلاق، فكان ماذا إذا وافقتك».

قلت: وكم من موافقات لهذا المعترض ، فلماذا كان التسرع بالرد علي استجابة لهذا وذاك ، والمشي خلفهم **!!!**

١٣-قال **المعترض الموافق** : «رمَاني بالتسرع في حكاية الإجماع على أن آية التطهير في نسائه عليه الصلاة والسلام، والواقع أن الإجماع واقع شاء صاحب الطي أم أبى، لأن محل الإجماع إنما هو **نزول الآية لا مدلولها**». ثم قال: « وهو خلاف الإجماع على أن الآية نزلت في نسائه» انتهى.

قلت: لماذا التسرع، وقد أحلت المعترض في ردي الأول عليه إلى بحث العلامة المفتي علوي بن طاهر الحداد الشافعي في كتابه «القول الفصل فيما لبني هاشم وقريش والعرب من الفضل» في آية التطهير وأنها نزلت في العترة أهل الكساء عليهم السلام ، وكان رجوع المعترض لكتاب " القول الفصل " فيه كفاية لنسف دعوى الإجماع ، لكنه لم يفعل ، وأصر على الخطأ .

ولكن المعترض استكبر وأصر على الخطأ وادعى الإجماع في غير موضعه، وليأخذ القاري الكريم الآتي :

قال الطبري في تفسيره (٢٠/ ٣٦٢) : «اختلف أهل التأويل في الذين عنوا بقوله (أهل البيت) فقال بعضهم: عني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضوان الله عليهم ، ذكر من قال ذلك» ثم ذكر جماعة قالوا بذلك ، وهم الجمهور».

بل صرح بعض أهل العلم بأن الصحيح أو الإجماع على أن آية التطهير نزلت في آله البيت عليهم السلام.

وللعلَّامة المحقق الحبيب أبي بكر بن شهاب باعلوي الحضرمي الشافعي بحث طيب في كتابه «رشفة الصادي من بحر فضائل النبي الهادي» حول آية التطهير وأقوال العلماء فيها قال فيه (ص ٢٣):

«والذي قطع به الجماهير من العلماء، وقطع به أكابر الأئمة وقامت به البراهين وتظافرت به الأدلة أن أهل البيت المرادين في الآية هم

سيدنا علي وفاطمة وابناهما، إذ المصير إلى تفسير من أنزلت عليهم الآية متعين

دعوا كل قول غير قول محمد *** فعند بزوغ الشمس ينطمس النجم

فإنَّه صلوات الله سلامه عليه وآله هو الذي فسرها بأن أهل بيته المذكورين في الآية الكريمة: علي وفاطمة وابناهما بنص أحاديثه الصحيحة الواردة عن الأئمة المعتد بهم دراية ورواية»، ثمَّ ذكر العلامة السيد أبو بكر بن شهاب طائفة من الأحاديث التي المرفوعة والموقوفة بأن آية التطهير نزلت في العترة عليهم السلام. ففله در ساداتنا أهل العلم ، ونعوذ بالله من ظلمات النصب والجهل .

١٤- قال المعترض: «زعمَ أني أُضعّف أحاديث التمسك بالعترة...»، ثمَّ قال **المعترض**: «وقد بينا وجوه علل زيادة التمسك بـهم، وأنـها تدور على رواية الكذابين والمجاهيل والمتروكين ولهذا تنكبها الإمام مسلم**!**».

قلت: الصَّواب أن أحاديث التمسك بالعترة صحيحة ولها طرق كثيرة، وقولك: «تدور علىٰ رواية الكاذبين والمجاهيل والمتروكين» يدلُّ علىٰ عدم المعرفة والاطلاع ، وضعف التصرف .

وقول المعترض: «ولهذا تنكبها الإمام مسلم» جهل لا ينفع معه دواء الإحسائي، ولا صيحات التاجر، ولا رايات الحقد المتآخية مع الوهابية.

وفي هذه العجالة أذكر هذه الطرق لهذا الحديث الشريف إن شاء الله تعالىٰ.

أولًا :حديث علي بن أبي طالب : أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (رقم ٣٩٤٣ المطالب)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (رقم ١٥٥٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥/ ١٣)، والدُّولابي في «الذرية الطاهرة» (رقم ٣٧٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢/ ٢٦ الترجمة المفردة) جميعهم من حديث أبي عامر العقدي قال: حدَّثنا كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام، أنَّ النبيَّ صلىٰ الله عليه وآله وسلم حضَر الشجرة بخم فخرج آخذًا بيد علي فقال: «إني قد تركتُ

فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله سببه بأيديكم، وأهل بيتي».

صححه الحُفاظ: الطحاوي (٥/ ١٣)، والبوصيري (٧/ ٢١٠)، وابن حجر (٤/ ٢٥٢).

وأبو عامر العقدي هو: عبد الملك بن عمرو، ثقة احتج به الجماعة.

وكثير بن زيد من رجال «السُّنن»، حسن الحديث.

ومحمد بن عمر بن علي، وأبوه ثقتان من رجال «التهذيب».

وهذا الطريق لم يذكره المعترض مع شهرته !!!

ثانيًا: حديث زيد بن أرقم وله عنه طرق:

الطريق الأول: أبو الضحى عنه أخرجه الحاكم في «المستدرك» (رقم ٤٧٧٠ تأصيل)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٣٦)، والطبراني في «الكبير» (رقم ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢)، ومحمد بن سليمان في «المناقب» (رقم٦٢٠ ، وانظر : رقم ٦٤٩) من حديث جرير بن عبد الحميد، عن الحسن ابن عبيد الله النخعي، عن أبي الضحى، عن زيد بن أرقم قال: قال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**».

صححه الحاكم وهو كذلك.

فجرير بن عبد الحميد ثقة من رجال «الصحيحين».

والحسن بن عبيد الله ثقة من رجال مسلم .

وأبو الضحى هو مسلم بن صبيح تابعي ثقة.

وهذا الطريق لم يذكره المعترض !!!

فلماذا كان من المعترض التسرع والتعالم، والكلام فيما لا يعرفه .

الطريق الثاني: أبو الطفيل عامر بن واثلة عنه: وقد رواه عن أبي الطفيل جماعة أذكر الآن منهم : حبيب بن أبي ثابت،و سلمة بن كهيل، وحكيم بن جبير:

أولا: طريق حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل أخرجه النسائي في «الخصائص» (رقم ٧٩)، وفي «الكبرى» (رقم ٨١٤٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (رقم ١٧٦٥) والطبراني في «الكبير» (رقم ٤٩٦٩، ٤٩٧٠) والحاكم

(٥/ ٣٠٢)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٢٤) جميعهم من حديث سليمان بن مهران الأعمش، حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لما رجعَ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم وسلم عن حجة الوداع، ونزل غدير خم أمر بدوحات فقمن، ثم قال: «كأني قد دعيتُ فأجبتُ، وإني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتىٰ يردا علىٰ الحوض» ثم قال: «إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كل مؤمن» ثمَّ أخذَ بيد عليّ فقال: «من كنتُ وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، فقلت لزيد: سمعتُه من رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم ؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا رآه.

ولفظ الحاكم: «فإنهما لن يتفرقا حتىٰ يردا علي الحوض»، وهو لفظ المذكورين، وقد اقتصرت عليهم.

قال الطحاويُّ (٥/ ١٨): «هذا الحديث صحيح الإسناد، لا طعن لأحد في أحد من رواته»، وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين».

قلتُ: رواته ثقات حفاظ ، والأعمش صرَّح بالتَّحديث ، ويمكن أن يتعنت متعنت فيقول: حبيب بن أبي ثابت لم يصرح بالسَّمَاع، وهو معدود في الثالثة من المدلسين (رقم ٦٩) .

والجواب: نعم ذكر حبيب بن أبي ثابت ابو يحيى الكوفي الفقيه بالتدليس ، لكن كم صحح الحفاظ حديثه غير مصرح بالسماع، وأميل إلى أن تدليسه تجوز من الإرسال إلى التدليس ، وهنا بحث ليس هذا مكانه ، وتذكر أن محمد بن شهاب الزهري ، صاحب القدح المعلى في الموطأ وغيره ذكر في المرتبة الثالثة من المدلسين (رقم ١٠٢) فماذا يقول القائل ؟

وادَّعى بعضهم أنَّ في الإسناد انقطاعًا بين حبيب بن أبي ثابت وأبي الطفيل، وهو خطأ ، فأبو الطفيل تأخرت وفاته، وحبيب روى عن جماعة تقدمت وفاتهم عن أبي الطفيل منهم: عائشة وابن عباس.

فمن صحح هذا الإسناد لم يغادر الصواب ، والله أعلم .

وعلى كل فلم ينفرد به حبيب ، فخذ الطريق الثاني .

ثانيا: طريق سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل .

وهذان طريقان لهذه المتابعة :

أ- محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل .

قال الحاكم النيسابوري (٥/ ٣٠٣): «شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل».

قلت: أخرجه الحاكم (٥/ ٣٠٣) من حديث حسان بن إبراهيم الكرماني، حدَّثنا محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم رضي الله عنه يقول: نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثمَّ راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشية فصلى، ثمَّ قامَ خطيبًا، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ، فقال: ما شاء الله أن يقول: ثم قال: «أيُّها الناس، إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما: كتاب الله، وأهل بيتي عترتي».

قلت: حسان بن إبراهيم الكرماني، من رجال البخاري ومسلم وثقه يحيى بن معين ، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وفي «التقريب» (رقم ١١٩٤) :

«صدوق يخطيء»، وليس ضعيفا كما ظلمه المعترض بسبب عدم معرفته .

و محمد بن سلمة بن كهيل ضعفه يحيى بن معين، وابن سعد، ووهاه الجوزجاني، و هو ناصبي لايقبل قوله في كوفي كمحمد بن سلمة بن كهيل . وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٣٧٥) ، وقال أحمد : «مقارب الحديث» ، وقال الدارقطني : «يعتبر به»، وصحح له ابن حبان في صحيحه (رقم ٦٦٤٣).

وقال في الكامل (٧/ ٤٤٥) : «كان ممن يعد من متشيعي الكوفة» .

قلت: فهذا الإسناد صحيح عند ابن حبان والحاكم، والتصحيح بمعنى التوثيق، أما الجرح ففيه وقفات من حيث أن محمد بن سلمة بن كهيل كان كوفيًّا فيه تشيع فجرحه من المخالف لمذهبه فيه نظر، وزيادة عليه فهو جرح غير مفسر فيتوقف فيه أمام التعديل .

وعلى كل فمحمد بن سلمة بن كهيل إن لم يحسن حديثه فهو قوي في المتابعات، وتذكر هنا أنه يروي عن أبيه .

وسلمة بن كهيل ثقة ثبت احتج به الجماعة .

وبهذه المتابعة القوية ينجبر أي تعلق بحديث حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم ، والحمد له على توفيقه .

ب- يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل : أخرجها أبو طاهر محمد بن أحمد الذهلي في جزئه (رقم ١٥٢): «حدَّثنا القاسم بن زكريا بن يحيى، قال: حدَّثنا يوسف بن موسى، قال: حدَّثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، أنه دخَل على أبي الطفيل ومعه حبيب بن أبي ثابت ومجاهد وناس من أصحابه ، فقال أبو الطفيل: حدثني زيد بن أرقم، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل بين مكة والمدينة عند سمرات خمس دوحات عطاس فكنس الناس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تحت السمرات ، ثمَّ راح عشية فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال: «**إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا ما اتبعتموهما ، كتاب الله عز وجل وأهل بيتي عترتي**».

ويحيى بن سلمة بن كهيل ضعيف ، وقال بعضهم : منكر الحديث ، ولكن لم يتهم في عدالته بل صحح له ابن خزيمة (رقم

٦٢٨،٢٨٩)، فهو صالح في المتابعات، وقول بعضهم منكر الحديث لا يضره هنا ، فإن متن هذا الحديث ليس من منكراته وغايته أنه متابع لغيره .

ثالثا: طريق حكيم بن جبير، عن أبي الطفيل:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (رقم ،٢٦٨١ ، ٤٩٧١)، ومحمد بن سليمان الكوفي في «المناقب» (رقم ٨٤٩) من طريق عبد الله بن بكير الغنوي، عن حكيم بن جبير، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**انظروا كيف تخلفوني في الثقلين**» فقام رجل، فقال: يا رسول الله وما الثقلان؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الأكبر كتاب الله، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به لن تزالوا، ولن تضلوا، والأصغر عترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وسألت لهما ذاك ربي، فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تعلموهما؛ فإنهما أعلم منكم**»

قلت: هذه متابعة قوية ، مع ضعف إسنادها ، وفيه ما يحتاج للتحرير.

ثالثا: حديث أبي سعيد الخدري : أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٧، ٢٦، ٥٩)، وفي الفضائل (رقم٩٩٠، ١٣٨٣)، والترمذي (رقم ٣٧٨٨) وقال: «حسن غريب»، وأبو يعلىٰ في مسنده (رقم ١٠٢١ ،١١٤٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (رقم ١٥٥٣، ١٥٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٧٨)، وفي «الأوسط» (رقم ٣٥٤٢)، وفي «الصغير» (٣٦٣)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٣٧)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ١٩٤) وغيرهم من طريق عن عطية العوفي ،عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله عز وجل، وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي: أهل بيتي، وإن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا بم تخلفوني فيهما**».

وهذا أحد ألفاظ أحمد، وعند المذكورين جميعا «أنهما لن يفترقا حتىٰ يردا علي الحوض» أو نحو هذا اللفظ .

وهو حسن كما قال الترمذي ، وإنما حسَّنَه لحال عطية العوفي، وهو صدوق ، صالح ، ومن أراد تفصيل حاله فيمكنه مراجعة «القول المستوفي في الانتصار لعطية العوفي»، وقد أصابَ الترمذي بتحسين حديثه .

رابعًا : حديث زيد بن ثابت : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٢٣٣٧)، وأحمد في المسند (٥/ ١٨١، ١٨٢)، والفضائل (١٠٣٢، ١٤٠٣)، وعبد بن حميد في مسنده (المنتخب ٢٤٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٧٥٤، ١٥٤٩)، والطبراني في الكبير (٤٩٢١،٤٩٢٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٣٧) وغيرهم.

قال البوصيري في «اتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٣٢٩) : «إسناد رواته ثقات». وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (٣/ ١٨٣).

قلت: شريك سيأتي الكلام عليه.

أما ركين بن الربيع بن عميلة الفزاري الكوفي فثقة من رجال مسلم.

والقاسم بن حسان ثقة ، وثقه ابن حبان ، وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة»، وقال ابن شاهين في «الثِّقَات»: قال أحمد بن صالح: «ثقة»، فهو ثقة معروف لا كما ادعى بعضهم .

وأما شريك بن عبد الله النخعي فهو ثقة اختلط، فمن سمعَ منه قبل اختلاطه فحديثه مقبول أو نتوقف فيه، وهذا الحديث قد رواه عن شريك حوالي سبعة رواه، لم يظهر لي أنَّ أحدهم من قدامى أصحابه إلا أن يكون الثقة الفضل بن موسى وحديثه في «فضائل الصحابة» لأحمد (رقم ١٤٠٣) ، وللحديث طرق أخرى والله أعلم .

والحاصل: أن حديث الاستمساك بالعترة المطهرة ، حديث صحيح بطرقه، وقد صحح أفرادها عدد من الحفاظ ، وتزداد قوة باجتماعها .

١٥- قال **المعترض الموافق**: «ثم تناقض المصنف فزعم جهلي بكثرة اتصالات مالك بعلماء آل البيت، وهو دعوى عارية لا يقدر أن يدلل عليها ولهذا أرسلها جزافا».

قلت: مالك بن أنس رجل مدني، ورأى عددا من أئمة آل البيت عليهم السلام وأصحابهم الثقات، وهم يروون عن آبائهم وشيوخهم، وهذا أمر لا يخالف فيه إلا الجاهل الذي لا يتصور معنى الرواية، فمالك بن أنس له رؤيا وأخذ مباشر عن بعض الأئمة ، وبالتالي له أسانيد صحيحة لأهل الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهير وعن علماء هذا البيت بأسانيد صحيحة، ولكن كان له موقف منها لأسباب متعددة. والمعرف لا يعرف .

وبعد ذلك كلام من **المعترض الموافق** يدل على عدم معرفته، وسأكتفي هنا بنقل من كتابي «در الغمامة بمباحثة الشيخ محمد عوامة» يتبين منه للقارئ الكريم كثرة الروايات الصحيحة عن علماء آل البيت.

قال الحاكم النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص ٥٠-٥١): «فقد صحت الرواية من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فاطمة، والحسن، والحسين، والحسن بن الحسن بن عليٍّ، وعبد الله، وحسن، وعليٍّ، وزيد بني الحسن بن الحسين بن

عليٍّ، وعمرو بن الحسن بن عليٍّ، ومحمد بن عمرو بن حسن بن عليٍّ، والحسن بن زيد بن حسن بن عليٍّ، وموسىٰ بن عبد الله بن حسن بن حسن، ومحمد بن عبد الله بن حسن بن حسن ابن عليٍّ، وعن عليِّ بن الحسين بن عليٍّ، وفاطمة بنت الحسين بن عليٍّ، ومحمد وعبد الله، وزيد، وعمر، وحسين بني عليِّ بن الحسين، وعن جعفر بن محمد بن عليٍّ، والحسين بن زيد بن عليٍّ، فهؤلاء قد صحت عنهم الروايات، وقد رُوي الحديث عن زُهاءَ مائتي رجلٍ وامرأةٍ من أهل البيت». انتهىٰ كلام أبي عبد الله الحاكم رحمه الله تعالىٰ.

قلتُ: سلام الله علىٰ آل البيت النبويِّ الشريف، ورضي الله عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم.

وقد توارد المصنفون في علوم الحديث وقلد المتأخرُ المتقدِّمَ علىٰ إهمال أبناء النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ومن صحت الرواية عنهم، وهذا الظلم، والإبعاد وإقصاء للعترة المطهرة لم أجدْ له طِبًّا.

ومن فوائد كلمة الحافظ أبي عبد الله الحاكم

أ- قوله: «فقد صحت الرواية» ثم قوله: «قد صحت عنهم الروايات».

فيه ردٌّ على النواصبِ الذين يرون الضَّعف والكذب في مرويات آل البيت عليهم السلام، وهي دعوىٰ الغرض منها إبعاد المسلمين وتزهيدهم في حديث آل بيت نبيهم عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

ب- قوله: «وقد رُوي الحديث عن زُهاءَ مائتي رجلٍ وامرأةٍ من أهل البيت» هذا إعلامٌ من الحاكم على أن ما ذكره من علماء آل البيت عليهم السلام لا يقصد منه الحصر، ولكنه ذكر نماذجَ تدلُّ على غيرها، وإرشاد منه وإعلام بوجود هذه المرويات في كتب المحدثين، فإنه يتكلم بحسب اطلاعه.

ج- السؤال الوارد هنا، لماذا تتابع وتوارد المصنفون في علوم الحديث على إخفاءِ ما ذكره الحاكم عن مرويات أبناء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟؛ لا سيما وكتاب الحاكم النَّيسابوريِّ «معرفة علوم الحديث» متداول ومعروف للمصنفين بين طلبة وعلماء الحديث، بل قد أكثر المصنفون في علوم الحديث من نقد أبي

عبد الله الحاكم، لكنه علا عليهم جميعا بهذا الذكر المبارك. انتهىٰ من «در الغمامة بمباحثة الشيخ محمد عوامة».

وليسأل العاقل نفسه أين مرويات هؤلاء وأمثالهم سلام الله عليهم ؟!! ومالك له أسانيد صحيحة لجميع المذكورين.

وقد ذكر بعض المالكية رواية الإمام مالك عن إمام آل البيت عبد الله الكامل عليه السلام في السَّدلِ، وهي رواية يتمة ذكرت بطريقة تميل للإخفاء، بينما خلا «الموطأ» من حديث عبد الله الكامل عليه سلام الله الذي مات وكثيرون من أهله في سجن الطاغية أبي جعفر الدوانيقي، ويضيق صدري ولا ينطلق لساني، عندما أرىٰ أبواب وجنبات الموطأ قد حشيت بموصولات وبلاغات ومراسيل الجند الأموي .

١٦- ومن موافقات **المعترض الموافق** مما له تعرض بقلة مرويات مالك بن أنس عن آل البيت عليهم السلام قوله في رده علي (ص٢٦٣) :

«ثم ساق كلام ابن تيمية في أن (الموطأ) ليس فيه عن آل البيت إلا القليل»

قلتُ: كنتُ قد قلت في كتابي «طي القرطاس» ما نصه (ص٩٢): «وقد اهتبَلَ ابن تيمية **الحرانيُّ** تصرف مالك فقال في «منهاجه» (٧/ ٥٣١): «فهذا موطأ مالك ليس فيه عنه ولا عن أحد أولاده إلا قليل جدًّا، وجمهور ما فيه عن غيرهم، فيه عن جعفر تسعة أحاديث، ولم يرو مالك عن أحد من ذريته إلا جعفر».

والمعترض لم يستطع مخالفة الصواب، لأنه جاء على لسان ابن تيمية فقال في رده على العبد الضعيف (ص٢٦٣) : «وهو صحيح» !!!

وهذا الاعتراف فيه كفاية .

ثم دخل في لغو وتخرصات ورد للواقع !!!

١٧- ومن موافقات **المعترض الموافق** قوله في كتابه (ص ٢٦٦) : «ثمَّ زعمَ المصنف أن مالكًا احتفى بعبد الملك بن مروان النَّاصبي ووضعه في مكانة عَالية فذكر أقضيته ساكتًا مستدلًا».

قلتُ: لم يفعل **المعترض الموافق** شيئًا إلا الدوران حول كلامي ويااليتَه نفَى كلامي، ولكنه لفَّ ودار ولم يستطع أن يقترب من حقيقته، وهذا شأن كتابه كله، يثبت النصَّ ويلف ويدور حوله.

بل أقرَّني على جور وظلم عبد الملك بن مروان (ص ٢٦٧)، وهذا موافقة منه على أنَّ قضاء هذا الظالم فيه نظر، لأنَّه غير عدل، ولأنه سفاح قاتل ناصبي بغيض وقد قال الذهبي عنه كما في «النبلاء» (٤/ ٢٤٩) : «وكان الحجاج من ذنوبه».

فاعجب للاحتفاء بهذا الظالم الناصبي المجانب للعدالة، وإثبات قضائه في كتب العلم !!!

وأطلبُ من القارئ الكريم مراجعة ما كتبتُه في هذا الموضع من كتابي «طي القرطاس بتعيين مذهب الإمام إدريس بن إدريس ساكن فاس» (ص٩٥- ٩٧) ففيه فوائد في بيان حال هؤلاء النواصب أهل الجور والظلم، الذين كان يجب إبعادهم وإبعاد ذكرهم من كتبنا.

١٨- قال **المعترض الموافق** : «وزعم صاحب الطي أن من المضحك قولي إن أكثر حديث العترة بلاغات ومراسيل، وهو

كذلك».

فهنا قضيتان ادعاهما المعترض :

الأولى : أن أكثر حديث العترة بلاغات ومراسيل .

الثانية : تأكيد ادعائه !!

قلتُ: القضيتان خطأ ، فمن نظر كتب آل البيت يرىٰ اتصال مروياتهم من طرق ، وسردها يطول جدا لكن منها :

أ- جعفر عن أبيه الباقر عن زين العابدين .

ب- زيد بن علي ، عن أبيه عن جده .

وكان زيد بن علي إماما مشهورا بالرواية ، روىٰ عنه كثيرون من التابعين ، وللحافظ الشريف محمد بن علي بن الحسن العلوي (ت ٤٤٥) جزء مطبوع في «من روىٰ عن زيد بن علي من التابعين» ومنهم محمد بن شهاب الزهري أكثر من روىٰ عنه مالك في الموطأ».

ج- عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، روىٰ عن أبيه، وأخويه زيد بن علي ، ومحمد الباقر .

د- إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، يقال له الشبه، روىٰ عن أبيه وأمه فاطمة بنت الحسين.

ه- عبد الله الكامل بن الحسن بن الحسن ، روىٰ عن أبيه ، وأمه فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب .

و- الحسين بن علي بن الحسين ، أدركه مالك ، وهو من رجال التهذيب، يروي عن أبيه علي بن الحسين بن علي زين العابدين، وأخويه زيد بن علي ومحمد بن علي بن الحسين الباقر.

ز- الحسن بن زيد بن الحسن ، أبو محمد المدني .

روىٰ عن: أبيه زيد بن الحسن، وزيد بن علي بن الحسين ،وعبد الله بن حسن بن حسن.

ح- الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب المدني روىٰ عن: أبيه حسن بن حسن، وأمه فاطمة بنت الحسين ابن علي بن أبي طالب ، وزيد بن علي بن الحسين .

وغير ذلك كثير ، وتذكر كلمة الحاكم النيسابوري المتقدمة .

وأنت قلتَ في كتابك (ص ٢٦٠): «إن من علل إقلال رواية مالك وغيره من العلماء عن علماء ورواة العترة أن حديثهم لا يكاد يتصل، وإنما هو بلاغ ورواية عن آبائهم».

قلت: وهذا كذب، وقدح في حديث العترة وعلومهم ومحاولة خدشها بدون أي دليل.

فحديث العترة كغيره متصل وغيره، وما جاء فيه من بلاغات ومراسيل فكمثلهم، وروايتهم عن آبائهم شرف وأي شرف، وتشد الرحال إليهم لأخذ هذه المرويات .

وقد أكثر مالك من البلاغات والمراسيل في كتابه مع تحاشي المتصل وغيره عن العترة .

ثم قال **المعترض** في رده الثاني علي عن مراسيل وبلاغات مالك : «لم يرو (مالك) من البلاغات والمراسيل إلا ما له أصل بالمدينة، وكان من مراسيل من يوثق به، ولا كذلك مقاطيع وبلاغات ما يروىٰ عن العترة الطاهرة ».

فقضيته أن بلاغات ومراسيل ما لك اختصت عن بلاغات ومراسيل العترة المطهرة بأمرين :

الأول: من رواية الثقات .

الثانية : مقاطيع وبلاغات العترة المطهرة ليست كذلك .

قلت : هذا كذب بين ، وقدح في العترة المطهرة عليهم السلام وحديثهم بالتشفي والنصب الظاهر .

وهل قام المعترض باستقراء لمرويات آل البيت علهم السلام بالمدينة في وقت مالك بن أنس ، فوجدها ليست من رواية الثقات؟

ولكن قاتل الله السياسة.

١٨- قال **المعترض**: «واعترض على ما قررناه من أن علم علي عليه السلام إنما ظهر بالكوفة، فعارضه هو بما لا طائل منه مما نعرفه، أن لعلي أصحابا بالمدينة من السلف، وذكر منهم ابن عباس».

قلت: مازَال المعترض يصر على انتقاص أهل البيت وحصرهم !!!

ومع ذلك **أقول**: كنتُ قد قلت في ردي على المعترض في ظهور علم الإمام علي عليه السلام في شتى الأمصار الإسلامية:

«وعلي عليه السلام له شيعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم قبل خروجه من المدينة، وكان من أهل المدينة فيما بعد في التابعين وتابعيهم رواة كثيرون عن علي عليه السلام، من أئمة العترة وأصحابهم كتبوا حديثه وفقهه، وكان من أصحابه من غير الكوفيين عبد الله بن العباس الذي بثَّ تفسير وحديث وفقه وقضاء عليٍّ عليه السلام في الحرمين والبصرة، فحديث علي كليه السلام معروف وعلومه ليست كوفية أو مدنية أو يمانية ، أو مكية، فقد ملا طباق الأرض علما ...».

وكلامي فيه كفاية لأهل العناية ، ولم يكن باب مدينة العلم عالم بلد أو جماعة، ولكن الكبر غمط الحق .

وزيادة على ما تقدم أقول : كان بالمدينة المنورة طائفة عظيمة من آل البيت النبوي الشريف وقد ذكر ابن حزم في «جمهرة أنساب العرب» طائفة كبيرة منهم، وتقدمت كلمة الحاكم في ذكر بعض الرواة من العترة، وجلهم مدنيون.

وقد روى حديث وتفسير وفقه علي عليه السلام كثيرون من الصحابة رضي الله عنهم، وكان فيهم طائفة كبيرة اختصوا بعلي

عليه السلام ونقلوا أخباره، فضلا عن الهاشميين منهم: عمار بن ياسر، وخزيمة ذو الشهادتين ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وسلمان الفارسي ، وأبو ذر، و جابر بن عبد الله ، وأبو أيوب الأنصاري ، وأبو سعيد الخدري ، والبراء بن عازب الأنصاري ، وقيس بن سعد، وعثمان بن حنيف ، وعائشة بنت أبي بكر ، وأم سلمة ، وغيرهم .

أما التابعون الرواة لعلوم علي عليه السلام فتضيق بهم هذه الورقات .

وعلي عليه السلام مدني عاش بالمدينة أكثر مما عاشه أحد من الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم ، وعاش بها أكثر مما عاش بالكوفة .

والمقام ضيق عن حصرهم، ولا أعرف إلى من أوجه اللوم إلى التعالم أو الجهل أو النصب أو الغرور.

وقد لاحظت على المعترض أنه يورط نفسه ويتسرع ويصرح بما فيه تنقيص من مقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ففي (ص٣١) صرَّح بأن حصر العترة بآل علي عليه السلام يلزم منه إخراج علي

بن ابي طالب من العترة، كما خرج ابن عباس لنفس درجة القرابة !!!

وغاب عنه حديث الكساء المتواتر وغيره من الأحاديث المقطوع بمعناها ، وإجماع الأمة المناصر ، والله المستعان .

١٩- قال **المعترض**: «ادعى صاحب الطي أني تعرضتُ للإمام مالك بالذَّمِ ورميته بالجهل، حين قلت: إنه لم يرحل لسماعِ الحديث، فلم يقدر على معارضتي إلا بأنه رحل إلى مكة للحج».

قلتُ :ذكرت كلمتين في ردي على المعترض يقدح فيهما قدحًا شديدًا في علم ومعرفة مالك فخذهما وما بعدهما :

الكلمة الأولى: قال المعترضُ (ص ٢٧٤): «حديث الثقلين كوفي المخرج ولهذا لم يبلغ مالكًا ولا سمعه، فإن مالكًا لم يرحل لسَماعِ الحديث ولا يعرف إلا حديث أهل بلده».

الكلمة الثانية: قال المعترض (ص ٢٨٢): «وأيضًا فإنَّ مالكًا

١- لا يعرف أهل العراق.

٢- ولا يدري علمهم.

٣- وحديثهم.

٤- وعلمائهم».

قلت: هكذا يكون الجهل والقدح والتجهيل....

ومالك عاش بالمدينة، ورحَلَ لمكة المكرمة مرات، والتقى بعلماء من: العراق واليمن ومصر وعمان والشام وخرسان ، فهما مهوى المسلمين، والجالس فيهما يرحل إليه بل كأنه في رحلة دائمة طوال العام ، وقد توفر له لقاء أئمة الأمصار المفسرين و الفقهاء والمحدثين والمتكلمين وأهل المغازي والسير في عصره، فالحرمان الشريفان لم يكونا في عزلة، فالمقيم في الحرمين في رحلة حكمًا.

ويمكن عمل جزء في أئمة العلم الذين لقيهم مالك بالحرمين أو أحدهما ومنهم:

عطاء بن أبي رباح، وعثمان البتي، وأبو حنيفة، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والأوزاعي ، وأبو يوسف، وشعبة بن الحجاج ...وغيرهم.

٢٠- ثمَّ قال **المعترض**: «فهل عندك ما يفيد أنَّه سمعَ من: العراقيين والشاميين والمصريين والخراسانيين في الحج، أو سمع على الأقل خبر الثقلين منهم هناك؟».

قلت: كنت قد قلت في إحدىٰ تقيداتي :«وأنت إذا نظرت إلىٰ شيوخ مالك الذين روىٰ عنهم في «الموطأ» تجد فيهم من غير المدنيين:

١- أبو الزبير المكي، روىٰ عنه في ستة عشر موضعًا.

٢- إبراهيم بن أبي علبة القدسي الشامي، روىٰ عنه في موضعين من «الموطأ».

٣- عبد الكريم بن مالك الجزري، روىٰ عنه في ثلاثة مواضع.

٤- عطاء بن عبد الله الخرساني وسكن الشام، روىٰ عنه في خمسة مواضع.

٥- حميد الطويل البصري، روىٰ عنه في «الموطأ» في ثمانية مواضع.

٦- أيوب السختياني البصري، روىٰ عنه في سبعة مواضع.

ولما ادعىٰ المعترض (ص ٢٧٤) : أنَّ حديث (الثقلين) كوفي المخرج، ولهذا لم يبلغ مالكًا ولا سمعه.

اعترضتُ عليه بقولي : «قلت: هذا خطأ علىٰ مالك ... فحديث (الثَقلين) كان معروفًا عند أهل البيت عليهم السلام،

وهم كثيرون بالمدينة المنورة، ورواته كوفيون وغير كوفيين، فرمي مالكا بالجهلِ به خطأ.

وأزيد هنا **فأقول**: ليس الخبر كالمعاينة، وقول بعضهم: «هذا حديث الكوفيين» لعله قصد بعض رواته ، وشهرته ، وإلا فللحديث طريق كثيرة عن الكوفيين وغيرهم .

٢١- **والمعترض** أخطأ كثيرًا على مالك، كما أخطأ على غيره، من ذلك قوله (ص ١١٨) عن مالك: «وضع أصول مذهبه في كتابه» وهذا خطأ .

٢٢- وقال **المعترض** في (ص ٢٤٢): «وقول مالك: ثمَّ استوى الناس أي: الصحابة، وقد علم عن مالك شدة اتباعه للسلف، وهو هنا متبع لما صح عن ابن عمر أنه قال: «كنا نعدُّ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حي وأصحابه متوافرون أبو بكر وعمر وعثمان ثم نسكت»».

قلت: يا أخي فرق كبير بين: (استوى الناس) وبين: (ثم نسكت)، ولفظ حديث ابن عمر فيه بحث، ذكرته في موضع آخر.

أما قول القائل: (ثم استوى الناس) فهذا منكر ومعارض للقطعيات في فضائل علي عليه السلام التي يعرفها كل علماء المسلمين، بل مخالف لكل اتجاهات مذهب أهل السنة والجماعة، فضلا عن الشيعة والمعتزلة .

ثم أقول: ما المقصود (بالناس) الذين استووا مع علي عليه السلام؟ !!

٢٣- **وخالف المالكية كلهم** وهم يرون تقديم إمامهم ومذهبه فقال المعترض (ص ٣١٠): «لا نرتضي عصبية الدكتور الروكي في دعواه أنَّ مالكًا أعلم الأئمة وأفضلهم وأفقههم، وهذا قد قاله قبله عياض وأبو عمر الداني وغيرهما».

وهذه من الموافقات لي .

وتعجل الكتابة، وآذى آل البيت في مواطن كثيرة بل وتحطط عليهم، ووصف أمير المؤمنين عليه السلام بما لا ينبغي، ولا أحب أن أناقش فيه، فهذه مقامات هارونية لها أصحابها الذين يقدرونها .

والذي أحب أنْ أقرره هنا أنَّ الأخ المعترض ليس صاحب قضية ،وإنما هو جاء مشاغبًا، مدفوعًا من بعضهم كما في (ص٥)،

وهذا الطالب إما من عاجز ضعيف، يجيد الاستطالة في عرض المسلمين ، وليست عنده إمكانية الرد، أو تاجر ناشر يريد أن يتكسب من وراء اسمي كما حدثني بذلك عدة مرات .

وليكن هذا آخر ما أردتُ بيانه في هذه العُجَالة ، وغير ذلك أثبته في كتابي «طي القرطاس بتعيين مذهب إدريس بن إدريس ساكن فاس»، وفيه كفاية.

ولله الحمد والمنة لرفع إشكالات المعترض وأمثاله، وعسى أن أوفق لطبعة ثانية، إن كان في العمر بقية، أبسط فيها ما يحتاج للبسط .

ولصاحب الرد الشكر على قراءة كتابي، والتدرب فيه، وموافقاتي في كثير منه.

والحمد لله في البدء والختام.